

Distr.: General  
11 February 2019  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان  
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

بيتكيرن

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	.....	لمحة عامة عن الإقليم
٤	.....	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٤	.....	ألف - المؤهلات الانتخابية
٥	.....	باء - القضاء وحقوق الإنسان
٦	.....	ثانيا - الميزانية
٧	.....	ثالثا - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية
١٠	.....	ألف - النقل
١٠	.....	باء - الاتصالات والإمداد بالطاقة
١٠	.....	جيم - حيازة الأراضي
١٠	.....	دال - العمالة
١١	.....	هاء - التعليم
١١	.....	واو - الرعاية الصحية



١٢	..... العدالة الجنائية	زاي -
١٣	..... البيئة	رابعا -
١٤	..... العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية	خامسا -
١٥	..... وضع الإقليم في المستقبل	سادسا -
١٥	..... موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٥	..... موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٦	..... الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	سابعا -
١٩	..... خريطة بيتكيرن	

المرفق

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة عبر الرابط [www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml](http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml).

## لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: بيتكيرن إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثلة الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة: لورا كلارك (منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨).

الجغرافيا: تقع بيتكيرن عند منتصف المسافة بين نيوزيلندا وقارة أمريكا الجنوبية عند خط العرض ٢٥ درجة جنوبا وخط الطول ١٣٠ درجة غربا وتتألف من أربع جزر هي: بيتكيرن (الجزيرة الوحيدة المأهولة بالسكان) وهندرسون ودوسي وأوينو.

مساحة اليابسة: ٣٥,٥ كلم<sup>٢</sup> (جزيرة بيتكيرن: ٤,٣٥ كلم<sup>٢</sup>).

المنطقة الاقتصادية الخالصة (هي الآن منطقة بحرية محمية): ٨٣٤ ٠٠٠ كلم<sup>٢</sup>.

عدد السكان: ٤٨ نسمة (عام ٢٠١٧)؛ ويشمل هذا الرقم الأشخاص الموجودين مؤقتا خارج الإقليم.

العمر المتوقع عند الولادة: غير متاح.

اللغات: للإقليم لغتان رسميتان هما الإنكليزية والبيتكيرنية، التي هي مزيج من إنكليزية القرن الثامن عشر واللغة التاهيتية.

العاصمة: آدمزتاون، وهي المستوطنة الوحيدة.

العمدة: شون كريستشن (منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)

الأحزاب السياسية الرئيسية: لا أحزاب.

الانتخابات: تُجرى انتخابات اختيار مجلس الجزيرة ونائب العمدة كل سنتين (أُجريت أحدث انتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)؛ وتُجرى انتخابات العمدة، وهو رئيس المجلس، كل ثلاث سنوات. وأُجريت أحدث انتخابات لاختيار العمدة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

الاقتصاد: يقوم اقتصاد بيتكيرن في جانب كبير منه على صيد الأسماك، والبستنة، وبيع الطوابع البريدية والحرف اليدوية، وتربية النحل وإنتاج العسل. وتتلقى بيتكيرن معونة لميزانيتها من المملكة المتحدة.

الوحدة النقدية: الدولار النيوزيلندي.

نبذة تاريخية: أُطلق على الجزيرة اسم بيتكيرن نسبة إلى روبرت بيتكيرن البحار البريطاني الذي اكتشفها في عام ١٧٦٧. وهي لم تكن مأهولة عندما وصلت إليها في عام ١٧٩٠ مجموعة من الناجين الذين تقطعت بهم السبل ممن كانوا على متن السفينة باونتي التابعة للبحرية الملكية البريطانية (٩ متمردين و ١٨ بولينيزيا). ويتحدر معظم سكان بيتكيرن اليوم من أولئك المتمردين.

## أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - بدأ العمل بدستور جديد في آذار/مارس ٢٠١٠ حل محل الأمر البيتكيري لعام ١٩٧٠ والتعليمات الملكية لبيتكيرن لعام ١٩٧٠. ويعيّن التاج الملكي البريطاني حاكم الإقليم. وعملياً يعيّن المفوض السامي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى نيوزيلندا في الوقت نفسه حاكماً لبيتكيرن، وتبعاً لذلك، يُعهد إليه بالمسؤولية العامة عن إدارة الجزيرة في إطار هذا المنصب.

٢ - ويجوز للحاكم بموجب الدستور أن يسن القوانين لإقرار السلام والنظام والحكم الرشيد في بيتكيرن بعد التشاور مع مجلس الجزيرة. وتصدر القوانين التي يسنها الحاكم في شكل مراسيم. ويجوز رسمياً للعاهل البريطاني أن يقوم، بناء على مشورة وزير الخارجية، بإلغاء جميع هذه المراسيم. وتحتفظ حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عموماً بسلطة التشريع مباشرة لبيتكيرن بموجب قانون يضعه البرلمان أو أمر يصدره مجلس الملكة.

٣ - ويدير سكان الجزيرة شؤونهم الداخلية من خلال مجلس الجزيرة، المكرس وجوده في الدستور، والذي تحدد أوامر الحكم المحلي تكوينه ومهامه (قوانين بيتكيرن، الطبعة المنقحة لعام ٢٠١٧). ويكلف المرسوم المجلس بأن يتخذ، رهناً بأوامر الحاكم وتوجيهاته، الترتيبات اللازمة لإنفاذ قوانين بيتكيرن، وينيط به سلطة وضع الأنظمة اللازمة لإدارة بيتكيرن إدارة جيدة، وحفظ السلام والنظام والسلامة العامة، وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لسكان الجزيرة. ووفقاً للمرسوم بصيغته المنقحة لعام ٢٠١٧، يتألف المجلس من سبعة أعضاء يحق لهم التصويت (عمدة الجزيرة، ونائب العمدة، وخمسة مستشارين، جميعهم منتخبون) وثلاثة أعضاء بحكم منصبهم لا يحق لهم التصويت (الحاكم، ونائب الحاكم، والمدير (أنشئ منصب المدير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)). وفي الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أُعيد انتخاب شون كريستشن عمدة.

٤ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، قامت حاكمة بيتكيرن بأول زيارة لها إلى الإقليم. وفي اجتماع مع مجلس الجزيرة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨، أشادت الحاكمة بالخطوات التي قام بها المجلس بشأن القضايا الهامة، مثل سلامة الأطفال، وتنظيم حلقات عمل بشأن مستقبل بيتكيرن. وفي اجتماع علني استثنائي مع المجتمع المحلي، عُقد أيضاً في ٢٥ أيار/مايو، أشارت الحاكمة إلى أن التواصل بين حكومة المملكة المتحدة والمجلس كان ممتازاً. وقد انعكس ذلك في التقدم المحرز في مجالي سلامة الأطفال ومستقبل بيتكيرن ومسائل أخرى. وناقشت الحاكمة مع المجتمع المحلي عدداً من المسائل المتصلة بمستقبل بيتكيرن، مثل كيفية مساعدة الناس المتحدرين من بيتكيرن على العودة إلى الإقليم وكيفية اجتذاب مستوطنين جدد، وإمكانية بناء مطار، والاقتصاد.

## ألف - المؤهلات الانتخابية

٥ - يُشترط في الناخب، كي يصوت لمسؤولي الجزيرة، أن يبلغ عمره ١٨ سنة على الأقل، وأن ينوي البقاء في الجزيرة إلى أجل غير مسمى، وأن تمضي على إقامته مدة محددة هي: سنة واحدة إذا كان له حق الإقامة في بيتكيرن، أو إذا كان متزوجاً من شخص له الحق في التصويت لسبب آخر؛ وستان إذا كان عشيراً زوجياً فعلياً لشخص له الحق في التصويت؛ وثلاث سنوات إذا كان مقيماً بصورة اعتيادية في بيتكيرن. ويجوز لأي شخص ممن يحق له التصويت أن يترشح لأي منصب في الجزيرة، ما لم يكن قد

حكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويجّهز أمين الجزيرة سجل الناخبين في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة انتخابات، وتجري الانتخابات خلال الفترة الممتدة منذ اليوم الأول إلى اليوم الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر (ضمناً).

## باء - القضاء وحقوق الإنسان

٦ - يعين الحاكم قاضي بيتكيرن من المقيمين في الجزيرة. ويعيّن قضاة آخرون من الحاصلين على مؤهلات في القانون من أحد بلدان الكومنولث لرئاسة محكمة الصلح عند النظر في مسائل تتجاوز سلطات قاضي الجزيرة. وتُعقد جلسات المحكمة بحضور مستشارين إلا في ظروف معينة. ويقتصر الاختصاص الجنائي لمحاكمة الصلح على الجرائم التي يمكن النظر فيها أمام محكمة جزئية فقط أو التي يمكن النظر فيها أمام محكمة جزئية وأمام المحكمة العليا، وإجراءات الحبس وبعض التحقيقات؛ وتخضع سلطات القضاة في إصدار الأحكام لحدود منصوص عليها. وللمحاكمة الصلح ولاية قضائية في الدعاوى المدنية التي لا تتجاوز مستوى معيناً. ويجوز استئناف الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة أمام المحكمة العليا لبيتكيرن، وهي محكمة تدوينية عليا مختصة بالقضايا الجنائية والمدنية التي لا تدخل ضمن صلاحيات محكمة الصلح. وتتألف المحكمة العليا من قاض منفرد. وقضاة المحكمة العليا هم رئيس القضاة وما لا يتجاوز أربعة قضاة آخرين. ويمكن أن تعقد المحكمة العليا بحضور مستشارين، إذا ارتأت أن ذلك مناسب أو عملي. ويحق للمتهمين أيضاً رفع دعاوى استئناف أمام محكمة الاستئناف في بيتكيرن، التي تتألف من الرئيس ومن قاضي استئناف أو أكثر ورئيس القضاة، وأمام اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص.

٧ - وللمحكمة العليا اختصاص ابتدائي فيما يخص انتهاكات الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور. ولها سلطة إصدار ما ترتأيه ملائماً من الإعلانات والأوامر لإعمال الحقوق، ويجوز لها منح التعويضات. ويتولى الحاكم بصفته صاحب المنصب التنفيذي الأعلى، ورئيس القضاة بصفته رئيساً للسلطة القضائية، مسؤولية الإشراف على إعمال حقوق الإنسان في بيتكيرن، كل ضمن نطاق سلطاته.

٨ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، سلم استعراض لسلامة الطفل أجري في عام ٢٠١٧ بالتقدم المحرز وأشار إلى أن هناك تركيزاً، ضمن مجتمع بيتكيرن، على العمل بالتعاون مع حكومة المملكة المتحدة لإرساء ثقافة لحماية الطفل. وقد نظرت حكومة بيتكيرن في هذا الاستعراض وبدأ تنفيذ بعض التوصيات.

٩ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، المعقود في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته هذه الأقاليم مع المراكز المالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة عن تبادل المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع في سياق إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وأمنة لجمع المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع وتبادلها واستخدامها، حيث لا توجد بالفعل. وأعلن المجلس الوزاري المشترك التزامه باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من حلول الموعد النهائي لتنفيذها. ورحب بتعاون أقاليم ما وراء البحار في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للجرمة المالية وتحقيق التعاون البناء لأقاليم ما وراء البحار مع الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك (ضرائب مؤسسات العمل التجاري) التابع للاتحاد الأوروبي ومشاركتها في الاجتماع الأول للمنتدى العالمي لاسترداد الموجودات. وأعاد المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بتوفير القيادة في جهود التصدي للفساد وأعلن التزامه بإعطاء الأولوية للمزيد من العمل بغية التمكين من تمديد تطبيق

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما عندما تطلب الأقاليم ذلك التمديد، وبتحديد مسار واضح لهذه العملية، بالبناء على الاجتماع الذي عقد أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أقر برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال، الذي يُطلب بموجبه من أمين الدولة تقديم كل مساعدة معقولة إلى حكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل من تلك الحكومات من إنشاء سجل متاح للعموم للملكية الانتفاعية للشركات المسجلة في نطاق ولايتها القضائية، والعمل، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، على إعداد مشروع أمر مجلسي يلزم أي إقليم من أقاليم ما وراء البحار التي لم تعتمد سجل كهذا بالقيام بذلك.

١١ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، التزمت المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار بضمان تحقيق النهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لشعوب الأقاليم ومعاملتها على نحو عادل وحمائتها من التجاوزات، وناقشوا تصميمها المشترك على مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، رحبوا بالمشاركة البناءة للأقاليم في التحضيرات لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد. وأكد زعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى المعايير الممكنة لحماية الطفل والنهوض برفاهه في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظ الجانبان التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الإعصارين اللذين وقعا مؤخرا، واتفقا على أن رفاه الطفل ينبغي أن يظل أولوية محورية في خطط التعافي، بطرق منها إعادة بناء المدارس. وإضافةً إلى ذلك، رحبوا بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم لتعزيز تعاون أكثر فعالية بين أقاليم ما وراء البحار من أجل حماية الطفل.

## ثانياً - الميزانية

١٢ - وفقاً لما أفادت به المملكة المتحدة، بلغ حجم الإنفاق على بيوتكين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بدعم من وزارة التنمية الدولية، ٣,٤٧٥ مليون جنيه استرليني. ووفقاً لإفادة الإدارة، تغطي المعونة المالية احتياجات المواطنين من المساعدات المعقولة، بما يكفل الإنفاق على مجموعة من الخدمات العامة الأساسية (من قبيل الكهرباء والاتصالات) وتوفير العمالة غير المتفرغة للقطاع العام. وتستخدم المعونة المالية أيضاً للإنفاق على الخدمات الطبية والتعليمية، إلى جانب خدمة للنقل البحري تشكل شريان حياة ضرورياً لخدمات نقل الركاب والبضائع. وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي ضعيفة جداً في حالة بيوتكين، نظراً لحجمها وموقعها النائي. وقد ازداد حجم المعونة المالية المقدمة للجزيرة بنحو ٢٠٠ في المائة خلال العقد الماضي (من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٧)، ويرجع ذلك أساساً إلى تكاليف خدمة النقل البحري الجديدة التي بدأ تقديمها في عام ٢٠٠٨، وإلى التكاليف المتصلة بالاستعانة بأربعة مهنيين من خارج الجزيرة (ضابط شرطة ومستشار للأسرة والمجتمع المحلي ومعلم وطبيب)، وإلى تقلبات أسعار الصرف. وتشمل النفقات الرئيسية المتكررة إعانات دعم النقل البحري والشحن؛ وتكاليف المهنيين الذين استُعين بهم من خارج الجزيرة لكفالة مواصلة توفير خدمات حماية الطفل وغيرها من الخدمات، أي الخدمات الطبية وخدمات الشرطة والتعليم والرعاية الاجتماعية؛ وخدمات الاتصالات الساتلية. وفي إطار صندوق

التنمية الأوروبي العاشر، الذي يغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، ستلقى بيتكيرن مخصصات إقليمية قدرها ٢,٤ مليون يورو، وتبلغ قيمة المبلغ الإرشادي لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر أيضا ٢,٤ مليون يورو.

١٣ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قدم عضو مجلس جزيرة بيتكيرن ليسلي جاك دليلا شفويا بشأن التحقيق في مستقبل أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة الذي أجرته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة. وقال إن وزارة التنمية الدولية قدمت معونة لتلبية الاحتياجات الأساسية في بيتكيرن. وكان الإقليم أيضا أحد المستفيدين من صندوق التنمية الأوروبي. وقد ساور بيتكيرن القلق إزاء استبدال آلية تمويل الاتحاد الأوروبي بمجرد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. ومن الضروري مواصلة ذلك التمويل. وقد عمل مجلس الجزيرة، بالتعاون مع حكومة المملكة المتحدة، على ضمان مستقبل مشرق لبيتكيرن يتيح الفرص للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص. واستندت رؤية مجلس الجزيرة للمستقبل إلى خمس ركائز هي: التنمية الاقتصادية وتعويض نقص السكان والمجتمع والحوكمة والبيئة.

### ثالثا - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

١٤ - شكّل بيع الطوابع البريدية المصدر الرئيسي التقليدي لإيرادات الاقتصاد العام. إلا أن الجزيرة تتلقى حاليا معونة مالية من وزارة التنمية الدولية، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى تراجع سوق الطوابع البريدية. وما زال يُتجر بالطوابع البريدية ولكن على نطاق أضيق، حيث يجري إصدار ست أو سبع مجموعات من الطوابع البريدية كل عام. وتشكل عملة بيتكيرن المعدنية (المسكوكة في نيوزيلندا) صنفاً آخر من الأصناف التي يهتم الهواة بجمعها، ولكنها، على غرار الطوابع، تولد إيرادات ضئيلة. ويُؤلّد الدخل أيضاً من رسوم نزول السائحين القادمين إلى اليابسة.

١٥ - وتُكَمّل إيرادات الإقليم أيضاً ببيع اسم النطاق الخاص ببيتكيرن على الإنترنت. إذ يستطيع مستخدمو الإنترنت في جميع أنحاء العالم شراء اسم النطاق ".pn" الذي حُصص لبيتكيرن إلى الأبد مقابل رسم قدره ١٠٠ دولار في السنة أو ١٠ دولارات في الشهر، وفقا لما ذكرته حكومة الإقليم. ويمكن أيضا شراء أسماء النطاقات الفرعية ".co.pn" و ".net.pn" و ".org.pn" التي تبلغ تكلفتها ٥٠ دولارا في السنة.

١٦ - ويقوم الاقتصاد الخاص في بيتكيرن على صنع وبيع الحرف اليدوية، التي يمكن شراء بعضها مباشرة عن طريق الإنترنت. وتشكل المقايضة، ولا سيما مع السفن العابرة، جزءاً هاماً أيضا من الاقتصاد. وتنتج التربة الخصبة للجزيرة تشكيلة متنوعة من الفواكه والخضار. ويقدم بعض سكان الجزيرة إلى السياح أيضا خدمة الاستضافة في منازلهم. ولا تحوي الجزيرة فنادق أو نُزُلًا. وتقوم تعاونية منتجي جزيرة بيتكيرن، التي أنشئت في عام ١٩٩٩، بالترويج لتوزيع العسل ومنتجات العسل وتنظيمه. وتفيد البيانات الواردة من أمانة الكومونولث بأن مجموعة من المعادن منها المنغنيز والحديد والنحاس والذهب والفضة والزنك اكتشفت داخل المنطقة البحرية المحمية لبيتكيرن. ويحظر استغلال تلك المعادن بموجب الأمر المنشئ للمنطقة البحرية المحمية.

١٧ - ووضعت حكومة بيتكيرن خطة استراتيجية إجمالية خمسية تغطي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، جرى استعراضها في عام ٢٠١٤ وهي تغطي الآن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وتحدد فيها منظورات وتطلعات سكان الجزيرة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لبيتكيرن. وتقوم هذه الخطة إلى درجة كبيرة

على الجهود الرامية إلى زيادة الإيرادات عن طريق التوسع في النشاط السياحي وإقامة مشاريع الأعمال الصغيرة وإنتاج العسل. والخطة وثيقة قابلة للتعديل يجرى تحديثها من وقت إلى آخر.

١٨ - وحددت وزارة التنمية الدولية ثلاثة تحديات رئيسية تواجه التنمية الاجتماعية - الاقتصادية هي: تركة قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال والحاجة المستمرة إلى الإبقاء على تدابير صارمة لحماية الطفل؛ وشيخوخة السكان وانخفاض نسبة الناشطين اقتصاديا؛ وقلة عدد المهاجرين إلى الجزيرة.

١٩ - وفيما يتعلق بالتحدي الأول، وضعت الدولة القائمة بالإدارة إجراءات تدخّل لإنشاء إطار هام لحماية الطفل. وأقرت الاستعراضات المستقلة لسلامة الطفل التي أُجريت في الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١١ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٧، بفعالية التحسينات التي تحققت حتى الآن. وسلط التقرير عن استعراض عام ٢٠١٧، الذي وُضعت صيغته النهائية في عام ٢٠١٨، الضوء على الدور الهام الذي تؤديه أوساط المهنيين، بمن فيهم ضباط الشرطة والأخصائيون الاجتماعيون والمعلمون والأطباء، في تقديم الإسهامات والتوجيه والمعارف والرقابة بشأن حماية الطفل في الجزيرة. ونوه استعراض عام ٢٠١٧ أيضا بجو التعاون والتآزر السائد بين المجتمعات المحلية بشأن حماية الطفل، وبالالتزام بالانتقال من تجاوزات الماضي إلى مستقبل أكثر إيجابية للجزيرة.

٢٠ - وفي ما يتعلق بالتحدي الثاني، لا يمارس العمالة المدفوعة الأجر إلا ٢٨ من السكان المقيمين الـ ٤٨. كما أن ٧ أشخاص من مجموعة العمال هؤلاء هم دون الـ ٥٠ سنة من العمر وليس بينهم من هو بين الفئة العمرية ٢٠-٣٠ سنة. وفي الجزيرة حاليا ٢٧ شخصا يزيد عمرهم عن ٥٠ سنة، منهم ١٠ أشخاص فوق سن الـ ٦٥. وبحلول عام ٢٠٢٥، يُتوقع أن تزيد نسبة الإعالة العمرية (نسبة من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أو تزيد عن ٦٥ سنة، مقارنة بعدد السكان المنتجين) عن ١٠٠ في المائة، مقارنة بالنسبة الحالية البالغة ٥٨ في المائة. ولهذا الوضع تأثير سلبي متزايد على الإنتاج الاقتصادي وتكاليف الرعاية الصحية. وقد أصبح معدل النمو الطبيعي للسكان بالفعل أدنى من معدل الإحلال المستدام. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٢، لم يسجّل سوى ثمانية مواليد، وكان هناك أقل من خمس نساء في سن الإنجاب. وتلاحظ حكومة المملكة المتحدة أنه، بالنظر إلى وجود ثلاثة خيارات لا غير لزيادة عدد السكان، وهي: إنجاب سكان الجزيرة للأطفال، و/أو عودة بعض المغتربين، و/أو الهجرة إلى الجزيرة، فإن هذه المسألة ستظل قيد النظر في سياق التخطيط للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية في المستقبل المنظور. والأثر المترتب على شيخوخة السكان في جولات الدعم المالي المستقبلية هو الحاجة إلى زيادة تدريجية في الأموال المخصصة لهذا الغرض في الأجل المتوسط لمساعدة السكان المسنين.

٢١ - وفيما يتعلق بالتحدي الثالث، أُجريت دراسة استقصائية في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ للتحقق مما إذا كان لدى المغتربين من أهالي الجزيرة أي رغبة في العودة إلى الإقليم، والعوامل التي تؤثر في قرار عودتهم.

٢٢ - ووفقا للتقرير النهائي للدراسة الاستقصائية الذي قدمته شركة استشارية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بلغ معدل الاستجابة الإجمالي ٢٨ في المائة (٣٣ من ١٢٠ أسرة معيشية). وحددت العقبات الثلاث التالية التي تعوق عمليات العودة المحتملة وهي: تركة قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال، وتقبّل الغرباء والأفكار الجديدة، وإمكانية الوصول إلى الجزيرة. ولم يتبين وجود اهتمام كبير في صفوف المغتربين



بالعودة إلى بيتكيرن أو الاستثمار فيها، ولم يعرب إلا ثلاثة من المقيمين عن الاهتمام بالعيش في بيتكيرن بصفة دائمة.

٢٣ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن عملية مصالحة تشمل المجتمع بأسره قد جرت بنجاح في آب/أغسطس ٢٠١٧. ونظرت العملية في تركة إساءة معاملة الأطفال وأتاحت للسكان النظر في السلوك الذي بدر عنهم في الماضي، وفي ما أسهموا به في ما حدث وما ينبغي القيام به بصورة مستمرة من أجل الحفاظ على سلامة الأطفال في الجزيرة مستقبلا. وتقبل المجتمع المحلي أن ما حدث كان خطأ وأقام لوحة تذكارية لضحايا سوء المعاملة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يمثل ذلك خطوة هامة إلى الأمام في الجزيرة ومن أجل حماية الطفل. ووفقا لمجلس الجزيرة، اقترحت أسماء عدة للوحة المصالحة أُجري تصويت عليها. واتفق على ألا يُحتسب إلا أصوات أهالي بيتكيرن المقيمين بشكل دائم. وقد صوتت الغالبية (١٤ شخصا) على اسم "Ucklan's Stoen".

٢٤ - ولوحظ أن تقبل وجود الغرباء مسألة معقدة. فقد أبدى البعض ترددا في قبول الأجانب، ما جعل من الصعب على الغرباء الاندماج. ومن المجالات التي حددت باعتبارها مصدرا للقلق قبول الغرباء من حيث أهليتهم واختيارهم للوظائف الحكومية، وفتح أعمال تجارية و/أو توسيع نطاق ما هو قائم منها، ومسائل الحوكمة، والحاجة إلى تحسين الهياكل وإلى أشخاص مؤهلين.

٢٥ - وأشار أيضا إلى أن إمكانية الوصول إلى الجزيرة أثرت مرارا باعتبارها عائقا في وجه الهجرة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن تتحسن إمكانية الوصول إلى الجزيرة في آذار/مارس ٢٠١٩ باستحداث خدمة للشحن معززة إلى حد كبير. وسيتيح ذلك نقل ركاب ٢٦ مرة في السنة ويُتوقع أن يسهل الهجرة وعمليات الإجلاء الطبي والتعليم ويحد من العزلة العامة ويتيح فرصا اقتصادية جديدة.

٢٦ - وتهدف خطة تعويض نقص السكان، التي أعدها مجلس الجزيرة وتغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، إلى جذب المهاجرين واستبقائهم، وضمانا لنجاحها، إلى إيجاد حلول للمشاكل في مجالات من قبيل الإسكان والتعليم والصحة. وقد استُبدلت الخطة الآن باستراتيجية جديدة لتعويض نقص السكان. وتعترف هذه الاستراتيجية، على غرار الخطة السابقة لها، بالأهمية القصوى لتشجيع المهاجرين الجدد على التوجه إلى بيتكيرن بهدف الاستقرار أو العمل فيها. وتمشيا مع الخطة الإنمائية الاستراتيجية، أقر مجلس الجزيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ سياسة للهجرة تهدف إلى تشجيع الهجرة الوافدة وتعويض نقص السكان، بحيث يفد إلى الجزيرة أشخاص لديهم ما يلزم من مهارات والتزام تجاه بيتكيرن.

٢٧ - وأفادت وزارة التنمية الدولية بأنها أخذت في الاعتبار، عند وضع تدابير المعونة المالية لبيتكيرن، التأثير المتوقع لتلك التدابير على عدم المساواة بين الجنسين وما إذا كانت ستؤدي إلى تحسينات مستدامة في تحقيق المساواة بين الجنسين. وتتم إدارة القضية الجنسانية الرئيسية في بيتكيرن، وهي تركة إساءة معاملة الأطفال، بفعالية. ولا تزال حماية الطفل تشكل محورا رئيسيا للجهود التي تبذلها حكومة المملكة المتحدة في جزيرة بيتكيرن. وتوفر تدابير المعونة المالية أيضا خدمات لجميع سكان الجزيرة على قدم المساواة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال والمسنين، إلى جانب توفير الدعم والرعاية المعنوية للصحة العقلية.

## ألف - النقل

٢٨ - لا يمكن الوصول إلى بيتكيرن إلا عن طريق البحر. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُتوقع اعتبارا من آذار/مارس ٢٠١٩ تسيير ما يصل إلى ٢٦ رحلة في السنة من مانغريفيا في بولينيزيا الفرنسية إلى الجزيرة مع ٤ رحلات شحن مباشرة من نيوزيلندا. وتتوقف سفن الرحلات السياحية في الجزيرة أيضا خلال الموسم السياحي الممتد من كانون الأول/ديسمبر إلى آذار/مارس. وترسو السفن القادمة لزيارة الجزيرة على مسافة من الشاطئ، ويُنقل الزوار على متن قوارب طويلة. ووفقا للمعلومات التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة، يجري تنفيذ خطط لتحسين المرافق السياحية في الجزيرة، ولا سيما للمسافرين على متن السفن السياحية، وذلك نظرا للأهمية التي تتسم بها تنمية السياحة لتحقيق الرخاء في بيتكيرن في المستقبل. واكتمل في آذار/مارس ٢٠١٧ تشييد مرفق بديل لنزول الركاب بدعم من صندوق التنمية الأوروبي.

## باء - الاتصالات والإمداد بالطاقة

٢٩ - تم تركيب نظام اتصالات في عام ٢٠٠٦ وتحديثه في عام ٢٠١١. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، جرى تركيب خدمة اتصالات سلكية ولاسلكية محسنة لتوفير خدمات أسرع ١٠ مرات وأكثر أمنا للربط بشبكة الإنترنت والهاتف. وبالنظر إلى الموقع النائي للجزيرة، فإن تكاليف تركيب نظام الاتصالات بها وتشغيله وصيانته باهظة. وتوفر المولدات الكهربائية التي تعمل بالديزل حاليا الطاقة الكهربائية بقوة ٢٤٠ فولطا لمدة ١٥ ساعة في اليوم (من الساعة ٠٧:٠٠ إلى الساعة ٢٢:٠٠).

## جيم - حيازة الأراضي

٣٠ - سُن في نهاية عام ٢٠٠٦ مرسوم لإصلاح حيازة الأراضي يكفل لكل فرد من سكان الجزيرة الحق في الحصول على منزل وحديقة وبستان وأرض من الغابات. وقد أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن العمل جار على كفالة أن تكون السجلات كاملة، وبعد ذلك قد يجري تحديد مزيد من الإصلاحات باعتبارها ضرورية و/أو مستصوبة. وترد معلومات تفصيلية عن مسائل توزيع الأراضي في ورقة العمل المقدمة في عام ٢٠٠٥ (A/AC.109/2005/10).

## دال - العمالة

٣١ - في الجزيرة خليط من العمالة الحكومية والأعمال الحرة. وفي ظل التنظيم الإداري الجديد الذي بدأ العمل به في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، باتت غالبية السكان الذين هم في سن العمل تعمل لبعض الوقت في وظيفة حكومية واحدة على الأقل. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن المشاريع الخاصة آخذة في الازدياد وتجد التشجيع من حكومة بيتكيرن. ولا مصارف في الجزيرة، ولكن يمكن سحب المبالغ النقدية ببطاقات الائتمان ويمكن تحويل النقد الأجنبي في مكتب أمين خزانة الجزيرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أقر مجلس الجزيرة "سياسة للعمالة" و "توجيهها للعمالة". وتهدف السياسة إلى دعم قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها في إطار الخطة الإنمائية الاستراتيجية، وتوفر أساسا متينا لتعيين موظفي الخدمة العامة في بيتكيرن وإدارة أدايتهم وتنفيذ الإجراءات التأديبية وتسوية المنازعات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أقر مجلس الجزيرة أيضا سياسة للصحة والسلامة المهنيين. والغرض من هذه السياسة

هو كفالة أن يكون جميع الموظفين والمتعاقدين والمتطوعين مدركين لمسؤولياتهم تجاه الحكومة وملتزمين بضمان صحة ورفاه الموظفين والمتعاقدين والمتطوعين ومجتمع جزيرة بيتكيرن.

## هاء - التعليم

٣٢ - التعليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال بين سني الخامسة والخامسة عشرة. وقد أنجزت عملية إعادة بناء المدرسة الوحيدة في عام ٢٠٠٦. ويجري التدريس بالإنكليزية وهو يستند إلى المنهج الدراسي الموحد في نيوزيلندا. ويتولى مسؤولية التعليم مدرس مؤهل من نيوزيلندا يُعين عادة لمدة سنة واحدة. ولأسباب عملية، يلتحق معظم الأطفال بالتعليم التالي للمرحلة الابتدائية في مدارس بنيوزيلندا. ويشجع الطلاب على إكمال التعليم الثانوي في الخارج من خلال تقديم منح دراسية لهم، ويتابع عدد من التلاميذ التعليم الثانوي في نيوزيلندا على نفقة حكومة بيتكيرن. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥ أقر مجلس الجزيرة سياسة تعليمية تهدف إلى توفير فرص التعليم على قدم المساواة وبصورة محايدة للمجتمع المحلي لجزر بيتكيرن.

٣٣ - ويدفع الطلاب من أقاليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار، أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو سويسرا، خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الحصول على التمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للالتحاق بالتعليم العالي أو المهني.

٣٤ - وفي جزيرة بيتكيرن متحف بُني بأموال من منحة قدمتها حكومة المملكة المتحدة. وتشمل الحرف اليدوية المعروضة فيه أدوات حجرية من صنع أهالي بولينيزيا قبل وصول المتبردين، إلى جانب قذائف مدفعية ومرساة ومدفع دوار من آثار السفينة باونتي التابعة للبحرية الملكية البريطانية. وكنيسة طائفة السبتيين هي الكنيسة الوحيدة في الجزيرة.

## واو - الرعاية الصحية

٣٥ - في الجزيرة طبيب عام مقيم يعمل بموجب عقد لمدة عام، تعاونه ممرضة مساعدة. وقد مولت حكومة المملكة المتحدة كذلك برنامجاً للرعاية الاجتماعية يضم مستشاراً لشؤون الأسرة والمجتمع المحلي. وكما هو الحال في جزر أخرى في المحيط الهادئ، تشكل البدانة وداء السكري مشاكل صحية.

٣٦ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، رحب المجلس بمواصلة وزارة الصحة في المملكة المتحدة دعمها للأنشطة الرامية إلى التوعية بالأنظمة الصحية الدولية وبناء القدرات ذات الصلة للتصدي لحوادث الصحة العامة الكبرى، بما في ذلك تفشي الأوبئة، ومواصلة التزامها بتلك الأنشطة في شراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة بإنكلترا. ورحبت أيضاً المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بالمساهمات المقدمة من إدارة الصحة العامة بإنكلترا للاستجابة لحالة الطوارئ التي خلفها الإعصار إيرما وذلك من خلال المساعدة إلى إيفاد خبراء تقنيين في مجال الصحة العامة لدعم حكومات الأقاليم. وأعربوا عن التزامهم بمواصلة العمل في مجال مسائل الصحة العامة أثناء مواصلة الأقاليم المتضررة بذل جهود التعافي. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهمية التوعية بالأمراض غير المعدية كالسمنة ومشاكل الصحة العقلية وآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم، وأهمية بناء القدرات والخبرات في الأقاليم للتصدي لتلك الأمراض. وأعلننا التزامهما بالتعاون في معالجة تلك

القضايا الهامة تمهيدا لتبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تطويعها لتلبية الاحتياجات المحلية.

٣٧ - ووفقا لاستراتيجية منظمة الصحة العالمية للتعاون بشأن بلدان ومناطق جزر المحيط الهادئ للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، فإن الأسباب الرئيسية للمرض في بيتكيرن هي السكري، وأمراض القلب والأوعية الدموية، والحساسية، والربو والحوادث. وتشارك بيتكيرن بنشاط في شبكة مراقبة الصحة العامة في المحيط الهادئ وترصد عن كثب الأمراض المعدية. والرعاية الصحية الأولية متوافرة وفي متناول جميع المقيمين. وتقوم وزارة التنمية الدولية بتمويل الرعاية الصحية. ويتمثل أحد التحديات المتعاظمة فيما يتعلق بالصحة في فترات الحفاف المطولة. ويوفر المركز الصحي حاليا علاجا طبييا عاما وخدمات التمريض والأشعة السينية للأسنان وخدمات التصوير بالموجات فوق الصوتية. وتتم عمليات الإجراء في حالات الطوارئ بحرا إلى بولينيزيا الفرنسية، ثم جوا إلى تاهيتي في بولينيزيا الفرنسية أو إلى نيوزيلندا.

### زاي - العدالة الجنائية

٣٨ - وفقا لما أفادت به المملكة المتحدة، يدار نظام العدالة الجنائية في بيتكيرن من خلال توليفة من العمليات التي تتم في الجزيرة وأخرى تتم خارجها. ويرد القانون الجنائي المحلي في المراسيم والأنظمة المحلية وفي القانون الإنكليزي العام التطبيق. ويوجه التهم أحد ضباط الشرطة أو المدعي العام. وفي بيتكيرن ضابطا شرطة: ضابط شرطة مجتمعي يُعين من بين سكان الجزيرة؛ وضابط آخر يُستقدم من نيوزيلندا، عادة لمدة ١٢ شهرا. أما المدعي العام فهو محام مؤهل من أحد بلدان الكومنولث.

٣٩ - ويعين الحاكم محاميا عاما لتمثيل المتهمين في القضايا الجنائية، وتقدم المساعدة القانونية لأي شخص غير قادر على تحمّل تكاليف التمثيل القانوني. وجرى كذلك تعيين محام مجتمعي تغطّي تكاليفه من المال العام.

٤٠ - ويمكن النظر في قضايا الجرائم البسيطة من قبيل مخالفة المراسيم أو الأنظمة المحلية أمام قاضي الجزيرة. ويمكن النظر في سائر قضايا الجرح وإجراءات الحبس أمام قضاة من خارج الجزيرة في محكمة الصلح. ويتعين انعقاد جلسات القضاة في حضور خبراء قضائيين يجري انتقاؤهم عشوائيا من بين سكان الجزيرة في جميع قضايا الجرائم التي يعاقب عليها بأكثر من ٤٠٠ دولار نيوزيلندي، إلا إذا اعترف المتهم بذنبه أو في حال عدم توفّر خبراء قضائيين مؤهلين. ويتعيّن النظر في قضايا الجرائم التي تستوجب إصدار لائحة اتهام أمام المحكمة العليا.

٤١ - ويجوز لمحكمة الصلح والمحكمة العليا الانعقاد في بيتكيرن، أو في نيوزيلندا، أو في المملكة المتحدة. ونظرا لبعدها المسافات وصعوبة السفر من بيتكيرن وإليها، يجوز للقاضي أن يأمر بمشاركة الأشخاص المعنيين في إجراءات المقاضاة عن طريق وصلة فيديو مباشرة. وعند إصدار القاضي لأي أمر، يتعيّن عليه إيلاء اهتمام خاص لتأثير ذلك في حق المتهم في المحاكمة العادلة. ويمكن الطعن في الأحكام أمام محكمة الاستئناف واللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص. والعمل جارٍ حاليا لمواصلة تحسين الإجراءات الجنائية وإتاحة فرص اللجوء إلى القانون والمحاكم.

## رابعاً - البيئة

٤٢ - يجري اختبار جودة المياه وتسجيل البيانات لجميع المباني السكنية والحكومية. ورُكبت في جميع المباني السكنية والحكومية معدات لالتقاط الأوراق المتساقطة وتحويل أمطار أول الموسم وحماية مواسير صرف الأمطار لتقليل الملوثات. وتُجمع بيانات قياس تدفق المياه من ينابيع مختلفة، وتقدم أمانة جماعة المحيط الهادئ المساعدة في تجميع البيانات، كما تقدم المساعدة التقنية. وجرى توفير ٢٤٠ خزان مياه تبلغ سعتها التخزينية الإجمالية ١,٤ مليون لتر، وهو ما يمثل زيادة إجمالية قدرها ٢٦٨ ٠٠٠ لتر. وتُجمع الأرصاد الجوية يوميا، كما تُجمع بيانات الطقس منذ عام ١٩٤٥. وتقدم أمانة جماعة المحيط الهادئ المساعدة التقنية في إعداد الرسوم البيانية وحساب المتوسطات.

٤٣ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في إطار مبادرة "الحزام الأزرق"، أعلن وزير الخارجية والكونولث أن قانونا يعين منطقة بحرية محمية حول بيتكيرن قد دخل حيز النفاذ. وأشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أن القانون يحظر الصيد في أكثر من ٩٩ في المائة من مساحة المحيط حول الجزر التي تبلغ ٨٣٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع، في حين سيستمر صون حق أهالي بيتكيرن في الصيد المحلي المستدام. وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك المعقود في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رُحِب بالتقدم الكبير نحو إنشاء "الحزام الأزرق" للحماية البحرية في بيتكيرن وأقاليم ما وراء البحار الأخرى، واتفق على أن أهداف "الحزام الأزرق" ستكون متوافقة مع أولويات الأقاليم، بما في ذلك تطوير القدرات الطويلة الأجل في الأقاليم على إدارة البيئة البحرية.

٤٤ - ووضعت استراتيجية المملكة المتحدة للتنوع البيولوجي لأقاليم فيما وراء البحار لاستعمالها كأداة رئيسية لتمكين حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار من الوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نشر تقرير عن الأنشطة الجارية والمقررة في كل مجال من مجالات الاستراتيجية التي تتلقى الدعم من وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية ووزارة الخارجية والكونولث ووزارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة، وكذلك من اللجنة المشتركة لحفظ الطبيعة، وهي الجهة الاستشارية القانونية المعتمدة لدى الحكومة. وأشار إلى أن حكومة المملكة المتحدة منحت مبلغا قدره ٩٤٦ ٢٤٩ جنيها استرلينيا عن طريق مبادرة دارون من أجل وضع خطة مستدامة لإدارة البيئة البحرية ومصائد الأسماك لبيتكيرن. وسيعدُّ المشروع، الذي تقوده جامعة دندي، خطة جاهزة للاستخدام بالكامل لإدارة البيئة البحرية ومصائد الأسماك تستند إلى النظام الإيكولوجي وتتسم بالاستدامة، وهو أمر جوهري لتهيئة مستقبل آمن للمجتمع وحماية التنوع البيولوجي البحري الفريد لبيتكيرن. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن العمل كان جاريا على إعداد مشاريع أنظمة حفظ البيئة البحرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وكانت تجرى أيضا مناقشات داخلية بشأن وضع خطة لإدارة مصائد الأسماك.

٤٥ - وجزيرة هندرسون غير المأهولة، التي صنفتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) موقعا من مواقع التراث العالمي في عام ١٩٨٨، هي أكبر جزر المجموعة والجزيرة الأغنى بالموارد الطبيعية بين الجزر الثلاث الملحقة بجزيرة بيتكيرن. ويوزر أخصائيو البيئة هندرسون من حين لآخر نظرا لاشتهارها بأنواع طيورها ونباتاتها المتوطنة، في نظام بيئي يكاد يكون بركرا. وفي عام ٢٠١١، قادت منظمة غير حكومية مشروعا يهدف إلى القضاء على الجرذان التي تهدد الطيور. وللأسف فإن هذا المشروع، الذي أسهمت فيه حكومة المملكة المتحدة بما يربو على ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني، باء

بالفشل، ولا تزال الجزائر موجودة بالجزيرة. وتقوم حكومة المملكة المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة بالتحقيق في هذا الأمر. وأوفدت الجمعية الملكية لحماية الطيور بعثة رصد في عام ٢٠١٥ لتقييم الوضع، نشرت تقريرها في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ووفقا لذلك التقرير، ومع أن سبب الفشل في القضاء على الجردان لا يزال غير معروف، حددت البعثة عددا من المسائل التي تتعين تسويتها قبل القيام بمحاولة أخرى للقضاء على الجردان. ويتضمن التقرير أيضا توصيات بأنه سيكون من الضروري إيفاد بعثة علمية أخرى لتقييم الجدوى التشغيلية لتنفيذ عملية أخرى. ووفقا للمصادر العامة فإن أعداد الجردان عادت إلى المستويات التي سبقت تنفيذ مشروع القضاء عليها. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تسجل في هندرسون أيضا واحدة من أعلى كثافات التلوث البلاستيكي في العالم. ومن المقرر إيفاد بعثة علمية إلى هندرسون عام ٢٠١٩ لدرس أثر ذلك.

٤٦ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أقرت حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار بأن الدمار الذي خلفه الإعصاران إيرما وماريا هو بمثابة تذكير بضعف أقاليم ما وراء البحار أمام الأحداث المتصلة بتغير المناخ والأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه على حياة سكانها وسبل عيشهم. وأعلن الجميع التزامهم بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ، لضمان انعكاس آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بصورة كاملة في المفاوضات. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ بما يشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة التي أدخلت على بروتوكول كيوتو إلى الأقاليم التي بينت استعدادها لذلك، من خلال المشاورات الأولية مع الأقاليم التي لديها اهتمام بالمشاركة في الاجتماعات المتعلقة باتفاق باريس المقرر عقدها في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجال إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

## خامسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

٤٧ - اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبحت بيتكيرن شريكا بموجب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2013/755/EU المتعلق بانتساب بلدان وأقاليم ما وراء البحار إلى الاتحاد الأوروبي، الذي أُخذ لتحقيق جملة غايات منها التحول عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي إلى نهج الشراكة القائمة على المعاملة بالمثل الذي يعزز التنمية المستدامة وقيم الاتحاد الأوروبي ومعاييرها في العالم بأسره.

٤٨ - وبيتكيرن عضو في جماعة المحيط الهادئ، أقدم وأكبر منظمة في مجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ الذي يتألف من عشرة أعضاء، والذي يشكل محفلا استشاريا ترأسه على الصعيد السياسي أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وتقدم أمانة جماعة المحيط الهادئ المساعدة التقنية، والمشورة في مجال السياسات العامة، وخدمات التدريب والأبحاث إلى ٢٢ إقليما وبلدا جزريا في المحيط الهادئ في مجالات مثل الصحة والتنمية البشرية والزراعة والغابات ومصائد الأسماك. وتشارك بيتكيرن أيضا في برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد الأسماك الساحلية. وقد مد نطاق الاتفاقيات الدولية التالية لتشمل بيتكيرن وهي: اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، طلب مجلس الجزيرة رسمياً توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتشمل بيتكيرن. ووزارة الخارجية والكونولت والمكتب الحكومي المعني بمسائل المساواة على اتصال ببيتكيرن في سياق عملية تمديد نطاق الاتفاقية.

٤٩ - وحضر حاكم بيتكيرن الحوار الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي الذي عقد في مقر جماعة المحيط الهادئ في نوميا، كاليديونيا الجديدة، في ٤ أيار/مايو ٢٠١٨. وحضر نائب حاكم بيتكيرن الجلسة ٤٨ للجنة ممثلي الحكومات والإدارات في جماعة المحيط الهادئ التي عُقدت في نوميا من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٥٠ - ووفقاً للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، واصلت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حوارهما بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق لا يتعارض مع مصالح جميع أجزاء أسرة المملكة المتحدة، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الاستدامة الأمنية والاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وإلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

## سادسا - وضع الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

٥١ - أدلى ممثل محافظ الجزيرة بآخر بيان له أثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن الماضي قداما بعملية إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ، التي نظمت في مادانغ ببابوا - غينيا الجديدة، من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ويرد موجز ذلك البيان في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠٠٤ (A/59/23).

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٢ - في البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أعلنت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

٥٣ - والتزموا باستكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وأعلن أيضاً أنه بالنسبة للأقاليم التي تضم سكاناً مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتهم المتعلقة بذلك. واتفقت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار على

أن البنية الأساسية لعلاقتهما الدستورية هي البنية الصحيحة التي تعطي حكومات الأقاليم المنتخبة أكبر قدر ممكن من السلطات وتحتفظ للمملكة المتحدة بالسلطات التي تخول لها القيام بمسؤولياتها السيادية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، وفي الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك، الذي عقد في لندن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أكدت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد المواقف الواردة في البيان الصادر عن الاجتماع السادس، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستواصل الانخراط في القضايا الدستورية على نحو أكثر انتظاماً مع فرادى الحكومات وممثلي أقاليم ما وراء البحار للتأكد من عمل وتطوير الترتيبات الدستورية على نحو فعال لتعزيز أفضل تمنيات تلك الأقاليم والمملكة المتحدة.

٥٤ - وذكر ممثل المملكة المتحدة في الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أثناء الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانياً. وقال إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي السنوي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار وله ولاية رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح تعمُّها الشراكة.

٥٥ - ومضى قائلاً إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت في بلاغ أصدره المجلس في عام ٢٠١٧، التزامها بشراكة سياسية حديثة، تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها، ودعمها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، والتي تُفوّض بموجبها السلطات أقصى ما يمكن أن يتماشى مع السيادة البريطانية. وذكر أيضاً أن حكومته تعهدت بمساعدة أقاليم ما وراء البحار على مواجهة المطالبات العدائية المتعلقة بالسيادة، وبدعم طلب أي إقليم ذي سكان دائمين يرغبون في رفع إقليمهم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٥٦ - وأضاف أن المسؤولية الأساسية لحكومته وهدفها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هما في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها وأنه يُتوقع من حكومات الأقاليم أن تكون مستوفية لنفس المعايير الرفيعة، شأنها في ذلك شأن حكومة المملكة المتحدة، في الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة متمسمة بالكفاءة وبناء مجتمعات قوية وناجحة تحظى بدعم حكومته في تلك المجالات.

## سابعاً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٧ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة من دون تصويت القرار ١١٦/٧٣ بناءً على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٨ (A/73/23) وعلى التوصية التي قدمتها اللجنة الرابعة لاحقاً. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) تؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب بيتكيرن في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛



(ب) تؤكد من جديد أيضاً أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار بيتكيرن عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) تؤكد من جديد كذلك أن شعب بيتكيرن نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في أن يحدد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، وتهيب، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة إلى القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنفيذية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) ترحب بكل الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم لتقليل مزيد من المسؤوليات التنفيذية إلى الإقليم بهدف توسيع نطاق الحكم الذاتي تدريجياً، بسبل منها تدريب الموظفين المحليين؛

(هـ) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة إلى الإقليم، إذا طلبها؛

(و) تطلب أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تقديم المساعدة من أجل تحسين أحوال سكان الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها وأن تواصل مناقشتها مع حكومة الإقليم بشأن أفضل السبل لدعم الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في بيتكيرن، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل السكانية؛

(ز) تشدد على أنه ينبغي أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ح) رحبت بالعمل المضطلع به في إطار إعداد الخطة الإنمائية الاستراتيجية الخمسية للجزيرة؛

(ط) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب بيتكيرن ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين بيتكيرن والدولة القائمة بالإدارة؛

(ي) تهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في بيتكيرن، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

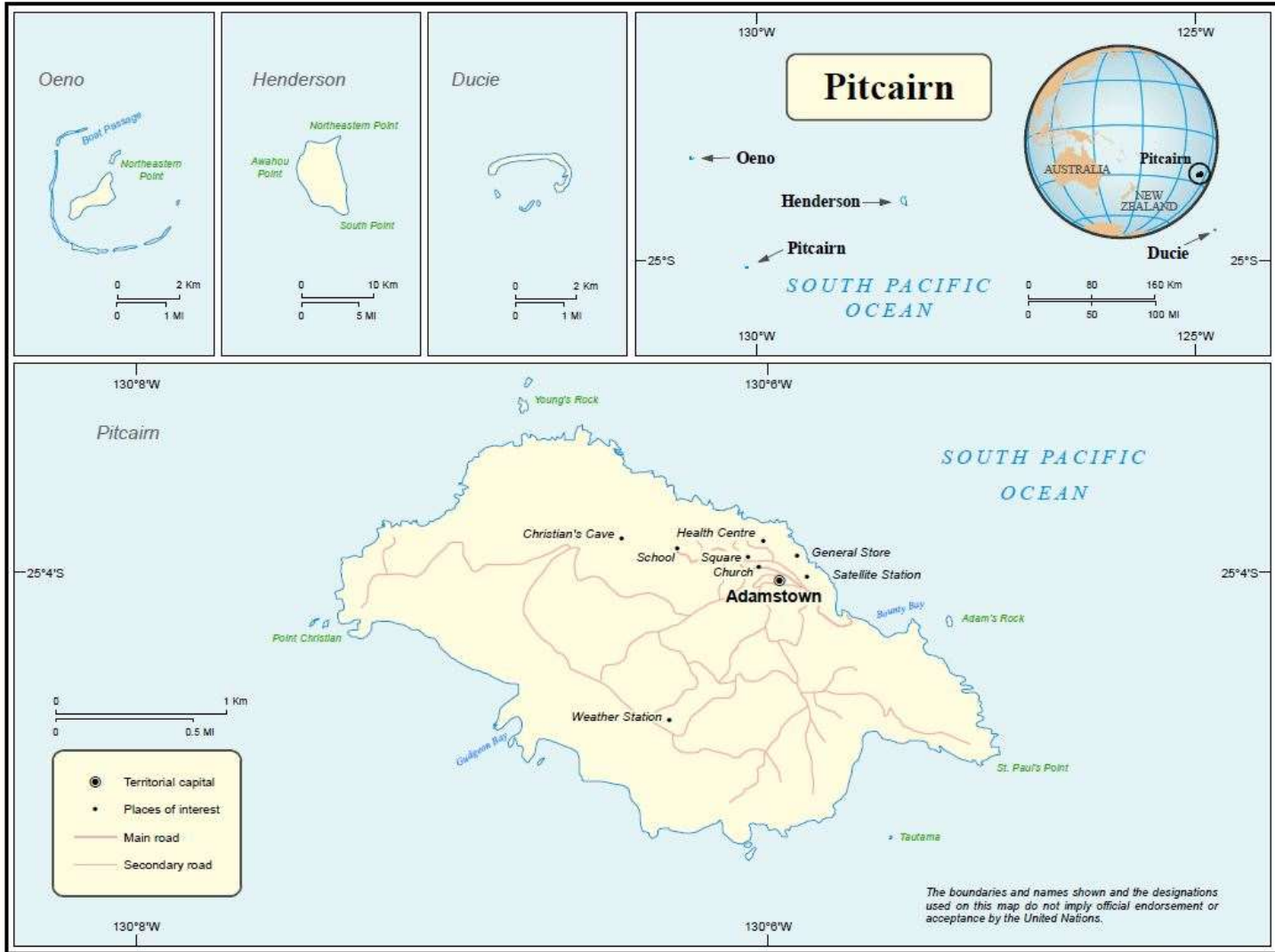
(ك) تؤكد من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصادات الإقليم؛

(ل) تأخذ في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وتحث بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم مركزاً مالياً دولياً؛

(م) تطلب إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وتطلب مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية برصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ن) تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة بيتكيرن وأن تقدم تقريراً عن ذلك وعن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

خريطة بيتكيرن



Map No. 3312 Rev. 1 UNITED NATIONS  
June 2017

Department of Field Support  
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)